دور الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري

The role of e-administration in reducing administrative corruption

يوسف دبابزية *1 ط. دكتوراه
كلية الحقوق جامعة باتنة 1-الجزائر-
youcef.debabzia@univ-batna.dz
مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي جامعة باتنة1

نورة بن بوعبدالله 2 أستاذ التعليم العالي
كلية الحقوق جامعة باتنة 1-الجزائر-
nora.benbouabdalla@univ-batna.dz
مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي جامعة باتنة

تاريخ الارسال: 2024/12/05	تاريخ القبول: 2024/12/13	تاريخ النشر: 2024/12/20

الملخص:

يعتبر الفساد الإداري ظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تسعى العديد من الدول للتخلص منها أو الحد من هذه الظاهرة لذا أصبحت الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية يجب السعي لتطبيقها في كل دولة عصرية لما لها من إيجابيات خاصة في مجال المرافق العامة، وما تقدمه من خدمات مختلفة فضلاً عن تحقيق الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد الإداري.

انطلاقا من ذلك تحاول هذه الدراسة التعرف على مفهوم وأسباب الفساد الإداري، والتطرق لمفهوم وأهمية وأهداف الإدارة الإلكترونية، والتعرف على متطلبات وآثار تطبيق الإدارة الإلكترونية، ودورها في التصدي والحد من الفساد الإداري، من خلال تقسيم خطة الدراسة إلى محورين حيث نتناول في الأول منهما الفساد الإداري كعائق أمام تقديم الخدمة العمومية، وفي المحور الثاني: الإدارة الإلكترونية كآلية للحد من الفساد الإداري.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري؛ المرافق العامة؛ الإدارة الإلكترونية، الرقابة الالكترونية.

***المؤلف المرسل: يوسف دبابزية**

Abstract:

Administrative corruption is one of the dangerous phenomena that many countries seek to get rid of or reduce this phenomenon, so electronic management has become an imperative necessity that must be sought to be applied in every modern country because of its advantages, especially in the field of public utilities, and the various services it provides, as well as achieving

transparency in management and combating administrative corruption. Based on that, this study tries to identify the concept and causes of administrative corruption, and to address the concept, importance and objectives of electronic administration, and to identify the requirements and effects of the application of electronic administration, and its role in addressing and reducing administrative corruption, by dividing the study plan into two axes, where we address in the first of them administrative corruption as an obstacle to the provision of public service, and in the second axis: electronic administration as a mechanism to reduce administrative corruption.

Keywords. Administrative corruption; e-administration; public utilities;

مقدمة:

يصيب الفساد الإدارة بالشلل ويجعلها غير قادرة على النهوض بالمهام المطلوبة منها، فإشكالية الفساد الإداري كجريمة تختلف عن الجرائم التقليدية، إذ لا يوجد ضحية واضحة لتقدم الشكوى، كونه أحد الأطراف المستفيدة من الجريمة وهو أكثر دراية بتفاصيلها، لذلك لا يقوم بالإبلاغ عنها، وخير مثال عنها الرشاوى التي تدفع للحصول على الأفضلية في خدمات وتسهيلات بمعنى أن الراشي يدفع للحصول على حقه أو للحصول على أسبقية في الحصول على حقه، وغالبا ما يلجأ الموظف الغير نزيه إلى عرقلة طلبات أصحاب الحقوق لحملهم على دفع الرشوة مقابل الحصول على حقوقهم، فالخطوة الأولى للفساد الإداري هي التمييز بين المواطنين الذين يتجهون إلى الإدارات العمومية لطلب العمل أو الاستفادة من خدماتها، أما ثاني خطوة فهي قبول الرشاوى إما لتسهيل الخدمات أو إنجاز بعض المعاملات غير الرسمية وتنتهي بوضع يده على الأموال العمومية، والفساد الأكبر يتحقق عند تحالف الفساد الإداري مع الفساد السياسي لتصبح الدولة محلا للنصب والنهب والسرقة، وهنا انهار فعلي للخدمة العمومية.

فرغم ظهور مؤشرات تنبئ عن تقلص مساحة الفساد الإداري في الجزائر مثلا، لوجود الترسانة التشريعية والتنظيمية الضخمة الموجهة لمكافحة هذه الظاهرة، وكذا إنشاء الهيئات والأجهزة المختصة في الوقاية منه ومكافحته، إلا أن المشكلة تبقى قائمة، فهناك فجوة كبيرة بين النظري والتطبيق، فلا تزال وسائل الإعلام المختلفة والهيئات الدولية المتخصصة في مكافحة الفساد على غرار منظمة الشفافية الدولية تعتبر الجزائر من أكثر الدول فسادا

وتضعها في ذيل الترتيب تقديم الخدمة العمومية، ومن هذا المنطلق فإن وضع نظم فعالة بواسطة استخدام تطبيقات تكنلوجيا المعلومات والاتصالات من خلال توظيف الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة قد يصبح ضرورة من الضرورات الحتمية لتحقيق الشفافية والحد من ممارسات الفساد الإداري في جميع القطاعات الحكومية المختلفة، فالقضاء التام على ظاهرة الفساد الإداري، قد يكون مطلبا مستحيل التحقق، ومن الضروري أن تكون الأهداف و الخدمات الإدارية المقدمة عن طريق خدمات الإدارة الإلكترونية متوازية مع قدرة النظام المقترح في الإدارة الإلكترونية بقدر المستطاع، وحتى يتحقق هذا فلا بد من تضافر الجهود، والإرادة السياسية، والقيادة الواعية، والنية الصادقة، وترجمة هذا كله إلى عمل إجرائي في ظل التقدم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي نستشعر آثارها ونعايش تفاعلاتها.

ما يطرح الإشكالية التالية: **ما هو الدور الذي تقدمه الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري ومنه تحسين الخدمة العمومية؟**

للإجابة على هذه الإشكالية نتناول التقسيم التالي:

المطلب الأول: الفساد الإداري كعائق أمام تقديم الخدمة العمومية.

المطلب الثاني: الإدارة الإلكترونية كآلية للحد من الفساد الإداري.

المطلب الأول: الفساد الإداري كعائق أمام تقديم الخدمة العمومية

يختلف الفساد الإداري كجريمة عن الجرائم التقليدية، من حيث نطاقه وجملة الخصائص التي تميزه عن غيره، كما له من الأسباب والدواعي ما يؤكد هذا التميز، ما أثر على تنامي هذه الجريمة وظهور أشكال مختلفة لها، ويستدعي معرفة هذا من خلال التطرق إلى مفهوم الفساد الإداري (الفرع الأول)، وأنماطه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الفساد الإداري

تزايد الاهتمام بظاهرة الفساد منذ النصف الثاني من الثمانيات نظرا لآثارها السلبية على تقديم الخدمة العامة، وهو ما يدفع للبحث في تحديد تعريف لهذه الظاهرة(أولا)، وخصائصها(ثانيا)

أولا: تعريف الفساد الإداري.

تعددت تعريفات الفساد ففي **اللغة:** الفساد ضد الصلاح والمفسدة خلاف المصلحة[1]، والتفسير لمعنى كلمة (Corruption) الإنكليزية يعني: السبب في التغيير من الصالح إلى السيئ

وكانت قد عرفت **المنظمة الدولية للشفافية**[2] **الفساد بأنه:**(إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها لتحقيق مكاسب شخصية)، وتفرق المنظمة بين نوعين من الفساد:

الفساد بالقانون (According to rule Corruption): وهي الرشاوى التي تدفع للحصول على الأفضلية في خدمات وتسهيلات يجيزها القانون هذا النوع من الفساد هو الأكثر انتشارا مقارنة بجرائم الفساد الأخرى.

الفساد ضد القانون (Against the rule Corruption): وهي دفع رشوة للحصول من مستلم الرشوة على خدمة ممنوع تقديمها، ويوقع هذا النوع من الفساد أكبر الضرر بالاقتصاد الوطني وحقوق المواطن.[3]

غير أن الخبراء الاقتصاديين[4] عرفوا المفردة بتقسيمها إلى نوعين:

الفساد الصغير: وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين، يشمل: آلية دفع الرشوة والعمولة، وآلية وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع للأقارب.

الفساد الكبير: يقوم به كبار المسئولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم واشمل وأخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة، يشمل: صفقات السلاح والتوكيلات التجارية للشركات متعددة الجنسية[5].

مستنداً في تقسيمه أعلاه إلى تعريف **البنك الدولي** للمفردة على أنها: "إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"، ويتسق هذا التعريف مع معتقدات **جاري بيكر** الفائز بجائزة نوبل الذي يقول: "إذا ألغينا الدولة فقد ألغينا الفساد"، يذكر أنه **لصندوق النقد الدولي** (IMF) مفهومه الخاص (للفساد) الذي يرى فيه: "علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف باستنتاج الفوائد من هذا السلوك، لشخص واحد، أو لمجموعة ذات علاقة من الأفراد".[6]

البعض يؤكد على أن الفساد الإداري في بلدان الجنوب يختلف بنوعه وأسبابه عما هو عليه في بلدان الشمال، وذلك للتفاوت الاقتصادي واختلاف نظم القيم والأخلاق فيما بين العالمين[7]، من هنا لكي نتعرف على نمط الفساد الإداري، لابد أن نطرح التساؤل الآتي:

أين يكمن الفساد الإداري؟، وللإجابة نقول إن الفساد الإداري يكمن في أداء الوظيفة العامة وممارسها (الموظف العام) الذي يعرف على أنه: (كل من يعمل في خدمة إحدى المنظمات العامة بصفة مستمرة ودائمة ووفق ما تمليه أحكام تأسيسها ولوائحها مستهدفاً تحقيق مصالح هذه المنظمة وأهدافها. سعياً نحو الرضاء العام)[8].

وعليه، فإن تصرف الموظف العام داخل هذه المنظمة طبقاً للتعريف أعلاه يعد سلوكا أخلاقيا (Ethical) طالما طابقَ التطبيقُ التعريف، أما إذا لم يطابق السلوك التعريف فإن ذلك التصرف يعد سلوكاً لا أخلاقياً (Unethical) للموظف العام.[9]

وبصرف النظر عن السلوك الذي يعد غير أخلاقي عند ممارسة الوظيفة العامة (دون قصد) لسبب أو لآخر في تصرف الموظف العام، فإن السلوكية غير الأخلاقية ليس لها تفسير إلى مصطلح (الفساد الإداري) والذي يبرز من خلال تصرفات الموظف العام ويعرف على أنه:

(سلوك الموظف العام المخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية (مثل العائلة، القرابة، الصداقة) أو الاستفادة المادية، أو استغلال المركز ومخالفة التعليمات لغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي والذي يدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة لمنع عدالة أو موضوعية شخص معين في مركز محترم وكذلك يشمل سوء استخدام المال العام مثل التوزيع غير القانوني للموارد من أجل الاستفادة الخاصة)، وذلك طبقاً لتعريف **جوزيف ناي** (Joseph Nye)[10].

وهو المفهوم الذي يفسر الفساد الإداري على أنه: (تصرف الموظف العام الذي يستخدم المنصب العمومي لتقنين مكاسب خاصة ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز وهما ينطويان بالضرورة على مشاركة طرفين في الأقل، كما يشمل أيضاً أنواعاً أخرى من ارتكاب الأعمال المحظورة الذي يستطيع المسؤول العمومي القيام بها بمفرده ومن بينها الاحتيال والاختلاس)[11]، على أن ذلك السلوك يترافق مع ضعف (المساءلة) الحقيقية وضعف (شفافية) أعمال الدولة من حيث الإفصاح عنها ومنح صلاحيات كبرى للموظفين العموميين، مضافاً إليها انخفاض الكثير من دخولهم بما لا يتناسب وضمان حياة وعيش كريم لهم مما يؤدي إلى استخدامهم للصلاحيات (بسلوك غير أخلاقي) يجعلهم يستغلون تلك الصلاحيات لتحقيق المنافع الشخصية التي تفسر على أنها فساد إداري[12].

تأسيسا على ذلك يمكن أن نستنتج أن الفساد يشمل مساحة واسعة من الأعمال والتصرفات غير الشرعية، فهو ظاهرة معقدة تتشعب أسبابها وتتنوع أثارها ، وتشمل أنواعا مختلفة من أنماط السلوك الشاذة أهمها :-الرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، الابتزاز، هدر المال العام، توظيف الأموال العامة لغير ما خصصت له، إما للمصلحة الخاصة أو لمصلحة فرد أو مؤسسة أو حزب أو جماعة، التهرب الضريبي، الوساطة، تسريب المعلومات، تفضيل ذوي الصلات والقربى في التعيينات في الوظائف وفي العقود والمناقصات والإهمال الجسيم بما يلحق ضررا جسيما بالأموال العامة ،والكثير من أنواع الأنشطة الفاسدة الأخرى

، ولا يشترط في النشاط لكي يعد فسادا أن يكون فعلا يجرمه القانون، وقد يشمل القطاع العام والخاص.

ثانيا: خصائص جرائم الفساد

تبرز جريمة الفساد كظاهرة إجرامية عندما تتوفر مجموعة من العوامل المساعدة لها خصائص خاصة بها، من هذه الخصائص:

- **من حيث الطبيعة ونوعية الجناة:** تعد جرائم الفساد من الجرائم التي تخل بواجبات الوظيفة العامة حسب الأصل، حيث ترتكب جرائم الفساد من قبل أفراد وجماعات تشغل وظائف عامة أو تمارس تكليفاً عاماً، إلا أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 قد أطلقت ذات الوصف على نفس النوع من الجرائم المرتكبة من قبل أفراد القطاع الخاص.

- **إنها جريمة تنظيمية في وجه من وجوهها:** الجريمة التنظيمية هي التي ينسب ارتكابها إلى المرفق العام ذاته ويطلق عليها وصف أو مصطلح (انحراف المؤسسات الحكومية) وترتبط بالمرفق العام لا بأعضائه من الموظفين[13].

- **جرائم الفساد تتميز بالسرية وعدم اللجوء إلى العنف على الأغلب:** أي جريمة ضبابية يصعب إثباتها أو معرفة ضحاياها الذين غالبا ما يتكتمون على وقوع هذه الجريمة على أساس أنها تتم باتفاق بين الجاني والضحية، بل أن الضحية هو الذي يسهل في الغالب ارتكابها عليه ويوفر الظروف الملائمة لها لتحقيق مصالحه غير المشروعة او لتحقيق مصالحه المشروعة بوسائل غير مشروعة، وعلى هذا النحو لا حاجة للعنف، ذلك أن جرائم العنف غالباً ما تلفت انتباه المجتمع وتكون محل اهتمام السلطات مما يؤدى إلى كشف الجريمة ودوافعها.

- **استخدام النفوذ:** تتميز هذه الجريمة في أنها ترتكب غالباً من قبل رجال السياسية والأحزاب والسلطة العامة عموماً، ممن لديهم القابلية على النفاذ إلى مؤسسات الدولة الرسمية والقضائية والعسكرية، والتأثير عليها بما يمتلكونه من نفوذ وسلطة وهيمنة، فضلا عن قابليتهم على الحيلولة دون تقديم الشكاوى بالتهديد والوعيد أو بدفع الأموال لشراء السكوت.

- **الواجهة الإجرامية:** تمارس جرائم الفساد باستخدام أساليب ملتوية منها، أنها تمارس بوساطة شركاء عادة من بين البسطاء أو من ذوي النفوس الضعيفة والضمائر المنحطة يمثلون الواجهة للفاسد الأصلي الذي يشغل عادة مركزاً مرموقاً او وظيفة ذات صلة مباشرة بحاجات الناس كالرخص الإدارية، ويبقى الفاسد الأصلي خارج مدى الرؤيا والمسؤولية، ويظهر الفاسد عادة أمام الناس ووسائل الإعلام بمظهر الشريف الطاهر.

-تختلف ظاهرة الفساد في حجمها ودرجتها من مجتمع لأخر: بالرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات السياسية إلا أن البيئة التي ترافق بعض أنواع الأنظمة الحاكمة مثل الأنظمة الاستبدادية الدكتاتورية (والتي لا تأخذ إلا برأي حاكمها الشخصي وبناء على وجهة نظره الشخصية وتجاربه فقط)، تشجع على بروز ظاهرة الفساد كرد فعل على هذا التسلط في هذا النظام أكثر من غيره، بينما يقل حجم هذه الظاهرة في الأنظمة الديمقراطية التي تشارك الشعب في الحكم وتستمع إلى رأيه، وتحترم حقوق الإنسان، وحريته العامة.

الفرع الثاني: أنماط الفساد الإداري[14] وأسبابه.

من خلال هذا الفرع سنتطرق لأنماط الفساد الإداري(أولا) ثم إلى أسبابه(ثانيا) كالتالي:

أولا: أنماط الفساد الإداري

يتعلق الفساد الإداري بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية، التي لا ترقى إلى الإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار.

1-الانحر افات التنظيمية السلوكية.

يقصد بالانحرافات التنظيمية تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل، ومن أهمها:

- عدم احترام العمل: ومن صور ذلك: التأخر في الحضور صباحا – الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي – النظر إلى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيته – قراءة الجرائد واستقبال الزوار – التنقل من مكتب إلى آخر.
- امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه، ومن صور ذلك: رفض الموظف أداء العمل المكلف به–عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح – التأخير في أداء العمل.
- التراخي: ومن صور ذلك: الكسل – الرغبة في الحصول على أكبر أجر مقابل أقل جهد – تنفيذ الحد الأدنى من العمل.
- عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء: ومن صور ذلك: العدوانية نحو الرئيس، عدم إطاعة أوامر الرئيس، البحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس.

- عدم تحمل المسؤولية، ومن صور ذلك: تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى آخر، التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية.

أما الانحرافات السلوكية فيقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه، ومن أهمها:

- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة: ومن صور ذلك ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية .
- سوء استعمال السلطة: ومن صور ذلك: تقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسئولين ما يطلب منهم.
- المحسوبية: ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.
- الوساطة: فيستعمل بعض الموظفين الوساطة شكلا من أشكال تبادل المصالح.

2-الانحر افات المالية والجنائية.

يقصد بالانحرافات المالية المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف، وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.
- فرض المغارم: وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الإتاوة على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم.
- الإسراف في استخدام المال العام , ومن صوره : تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث – المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية – إقامة الحفلات والدعايات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع.

أما الانحرافات الجنائية ومن أكثرها الرشوة وهي صورة يلتمسها كل ذي حس في تعامل وسلوك الموظف مع عامة المجتمع عندما يريد استغلال سلطته، وقد عرفت الرشوة عند صغار الموظفين وعند كبار المديرين وهي تختلف بشكلها وطبيعتها فقد تكون (ذات قيمة مادية) أو تكون (ذات طبيعة عينية) وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة، فمنهم يسميها

(هدية)، ومنهم من يسميها (مساعدة)، ومنهم من يسميها (إكرامية) والكل يعي أنها (رشوة) مهما اختلفت التسميات.

المحاباة والمحسوبية وهي ثاني الصور التي نعرض إليها من خلال تحليلنا للفساد الإداري والناجمة عن محاباة الأقارب والأصدقاء، لذا نجد في دراسة للكاتب جيسن سكوت وهو يشخّص هذه الحالة ويطلق عليها مفهوم (الفساد الرعوي Parochial corruption)، على أساس أن هذه الآلية تنطلق من روابط القربى والوضع الطبقي والولاءات التقليدية الضيقة، التي تكون مخرجاتها تقريب طبقات وجماعات واستبعاد وربما اضطهاد جماعات وطبقات أخرى متأثرين بذلك بالأصول العرقية والاجتماعية، يذكر أن الآلية المذكورة مستشريه في عالم الجنوب بشكل واضح حيث نلاحظ أن (الفساد الرعوي) يظهر في تايلاند وكذلك في الهند(على سبيل المثال) لذا فالمتتبع لحالته في تلك البلاد يرى ازدياد السخط العام منه نتيجة لتلك الفوارق الطبقية في التمييز.

لهذا يكون (بيتر وارد Ward) من خلال تحليله للفساد الناجم عن المحاباة والمحسوبية ضمن سياق المشكلة الاجتماعية في المجتمع الهندي، قد تنبه إلى قيام ذلك المجتمع على اللا مساواة بين الطبقات العليا والدنيا منه، ويذكر أن الموارد تؤدي إلى توسيع الفجوة بين تلك الطبقات والعلاقة فيما بينها بحيث يصبح (الحراك الاجتماعي) (Social mobility) إلى أعلى أمراً صعباً لوجود علاقات تبعية واعتماد، وحتى مع الافتراض بأن مجتمع الهند يشهد تحولاً اقتصادياً وتحديثاً للقواعد والممارسات التقليدية التي يعمل بها (شأنه شأن مجتمعات عالم الجنوب الأخرى) فإن المرحلة الانتقالية قد تساعد على تسويغ الفساد خاصة وأنها تساعد على حصول الفقراء على الموارد بدلاً من اعتمادهم على الشريحة العليا[15].

إن الدارس لآلية المحاباة والمحسوبية يجد أنها واحدة من أكثر الآليات خطورة والأصعب علاجاً، حيث أن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسبيه دون وجه حق أحد أسباب الفساد الإداري، الناتج عن سوء نية وسوء قصد مع سبق الإصرار عليه[16]، لإعطاء حق من يستحق إلى من لا يستحق، وبذلك تستغل الموارد وتشغل المناصب من قبل غير المؤهلين مما يؤدي إلى الآثار السلبية المنعكسة على حياة المجتمعات نتيجة هذه الممارسات.

- التسيب والإهمال الوظيفي واللامبالاة والتفريط في المصالح العامة.
- الاتجار في الوظيفة العامة.

ثانيا: أسباب الفساد الإداري

يمكننا إجمال أسباب الفساد في النقاط التالية وإن كانت هذه الأسباب منها ما يرتبط بشكل مباشر بعوامل بنيوية في الدول ذاتها، ومنها ما يرتبط بتردي الأوضاع السياسية والاجتماعية.

1) ضعف الأجهزة الرقابية بسبب عدم استقلاليتها، وهو ما يعتبر نتيجة طبيعية لعدم احترام مبدأ الفصل بين السلطات في غالبية دول العربية.
2) عدم وجود قانون المسائلة من أين وكيف لك ذلك.
3) عدم الشفافية في طرح قضايا الفساد وطرق معالجتها.
4) الحكم الشمولي وانعدام العدالة وتكافئ الفرص مما يولد ويؤسس لأوكار الفساد والمفسدين.
5) ضعف الوازع الديني وتفكك المجتمعات وانهيار باب التكافل نظرا للغزو الفكري والإعلامي والاقتصادي في هذا الزمن من خلال توغل وتسارع العولمة مما دفع بوهج المال وبريقه إلى خلق الفساد.
6) ما غرسه الاستعمار في الأمة العربية من إفرازات مشينة وإضعاف البنية الاقتصادية في وطننا العربي، حيث بنى حاجز وهمي من عدم الثقة ما بين المواطن والموظف العام وزرع الطرق الخسيسة المبرمجة في المجتمعات من خلالها يتوالد الفساد والمفسدين.
7) سيطرة الحكومة على معظم المشروعات والمعاملات الخاصة واحتكار معظم الخدمات الأساسية.
8) بقاء القيادات لمدة طويلة في المؤسسات مما يؤدي إلى نمو شبكة المصالح والتحايل على دورات العمل.
9) طول دورات العمل وكثرة الإجراءات والمستندات المطلوبة وعدم وضوحها للمواطن.
10) تدهور مستويات الأجور وغياب مبدئي الأمانة والشرف.
11) تلاشي الحدود بين الخطأ والصواب وخاصة في مراحل دورة العمل للحصول على الخدمة، بحيث أن الكثير مما يعد إثماً ولا شرعية له أصبح مقنناً ومباحاً، فالرشوة صارت إكرامية أو بدل انتقال، والسمسرة أصبحت استشارة وانتفاع الأبناء من وظائف الآباء ومراكزهم صار حقّاً.

المطلب الثاني: الإدارة الإلكترونية كآلية للحد من الفساد الإداري

لشيوع ظاهرة الفساد الإداري التي باءت ظاهرة واقعية لا مفر منها، حاول المشرع الجزائري التصدي لها من خلال تجريم أنماط هذه الظاهرة، وهذا لوجود العديد من الأسباب التي استدعت التوجه لتجريم الفساد الإداري، الذي أصبح جدارا أمام أي مواطن يحاول الحصول على حقه في الخدمة العامة، لكن هناك الكثير من الثغرات التي تنساها المشرع في مسعاه لمواجهة هذه الظاهرة لهذا لجأ إلى اعتماد آلية الإدارة الإلكترونية باعتبارها أمثل حل لمواجهة الفساد الإداري من جهة وضمان تقديم الخدمة من جهة أخرى، ولذلك سنحاول تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية(الفرع الأول) و شروطها (الفرع الثاني)

الفرع الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

يتحدد مفهوم الإدارة الإلكترونية من خلال تعريفها (أولا) ومزاياها(ثانيا).

أولا: تعريف الإدارة الإلكترونية

يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية حديث النشأة، إلا أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح ، وأن كان أغلبها قدم لتعريف الحكومة الإلكترونية، نظرا لوجود تداخل وترابط مفاهيمي بين مصطلح الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية، فتطبيقات الحكومة الإلكترونية تعتمد اعتمادا كليا على الإدارات الإلكترونية للدوائر والمؤسسات سواء كانت في القطاع العام أو القطاع الخاص، وعليه يمكن القول أن علاقة الحكومة الإلكترونية بالإدارة الإلكترونية هي علاقة الكل بالجزء، فالحكومة الإلكترونية هي الكل والإدارة الإلكترونية هي الجزء، وتعني تحويل كافة العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة الكرتونية، باستخدام التطورات التقنية الحديثة للعمل إلكترونيا أو الإدارة بلا ورق، وتعمل الإدارة الإلكترونية على تطوير البيئة المعلوماتية داخل المؤسسة وبعبارة أخرى أن تطبيقاتها مقتصر على حدود المنظمة فقط.[17]

عرفت الإدارة الإلكترونية بأنها " استخدام الوسائل ، والتقنيات الإلكترونية بكل ما تفتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان"،[18] وبعرفها البنك الدولي بأنها:" مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات، بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد، ويعطي الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة".

ثانيا: مز ايا الإدارة الإلكترونية في التصدي للفساد الإداري

- سرعة أداء الخدمات للعملاء مع الحفاظ على جودتها، من خلال تقديم الخدمات وفق برنامج منظما سلفا، فالمواطن يستطيع الحصول على الخدمات في أي وقت خلال 24 ساعة يوميا دون تدخل من جانب الموظفين.
- نقل الوثائق إلكترونيا بشكل أكثر فعالية.
- تقليل التكلفة نتيجة تبسيط الإجراءات وتقليل المعاملات وتخفيض وقت الأداء.
- تقليل الحاجة إلى العاملين القائمين بأداء الخدمة وخاصة ما يتعلق بالمعاملات الورقية.
- التقييم الموضعي لأداء العاملين وتنمية نظام متطور لمعرفة المقصرين.
- تخفيض الأخطاء إلى اقل ما يمكن فالنظام الإليكتروني اقل عرضة للأخطاء.
- تقليص المخالفات نظرا لسهولة ويسر النظام ودقته.
- الوضوح وسهولة الفهم من قبل المستفيدين لما هو مطلوب منهم من وثائق.
-تخفيض الاستثمارات الخاصة بالمباني والعقارات وما إلى ذلك.
- تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال.[19]
-الشفافية في المعاملات دون التحيز بين المنتفعين بالخدمات العامة عن طريق اتباع إجراءات محددة منصوص عليها في نظام الإدارة الإلكترونية.
- مشاركة المواطن في معالجة السلبيات عن طريق تيسير استطلاع رأى المواطنين فى شؤون الإدارة الإلكترونية.
- توفير نظام دقيق للمراجعة والمحاسبة.
- التقليل من المشاكل الإدارية والتنظيمية والاجتماعية التي تساعد على الرشوة والهدايا.
- استقطاب واختيار الموظفين بطريقة محايدة على أساس الكفاءة والخبرة فى العمل دون اعتبارات شخصية.

الفرع الثاني: شروط تطبيق الإدارة الإلكترونية

من أجل نجاح الإدارة الإلكترونية كوسيلة للقضاء على الفساد الإداري لابد من توفير متطلبات تطبيقها(أولا) والتحكم في أساليبها(ثانيا).

أولا: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

إن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية الذي يتيح لطالب الخدمة أن يتعامل مع الإنترنت بدلاً من الموظف العام التقليدي، يستلزم إحداث تغييرات كثيرة واسعة تشمل نوعية العاملين والأجهزة المستخدمة و طرق الأداء، فليس من المعقول مثلاً أن يتم الاتصال بين طالب

الخدمة و المسئولين عبر الإنترنت ، ثم يقوم المسئولون بمراجعة المعلومات يدوياً بالأسلوب التقليدي، لذا ينبغي أن يكون التغيير متكاملاً و الأداء متجانساً، و أن تتم إعادة تنظيم شاملة للخدمات و الأدوات، وذلك لأن إدارة الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية من خلال الإنترنت لها خصوصيتها ومقوماتها التي تختلف عن الإدارة التقليدية لمثل هذه الخدمات، تأخذ الإدارة على عاتقها مهام تنفيذ مراحل استراتيجية لتحقيق الإدارة الإلكترونية ، وعلى هذه الإدارة اعتماد مجموعة من المؤشرات أهمها:

- يتطلب تطبيق النظام الإلكتروني استعداد تشريعي متكامل يواكب المتغيرات والمستجدات الجديدة، لأن الجرائم الناجمة عن استخدامه هي جرائم مستحدثة لم يتعرض لها التشريع القائم، فالحاجة ملحة إلى تعديل ومراجعة المسلمات التقليدية في القضاء، واستبعاد ما لا يصلح منها بالإضافة إلى وضع تشريعات جديدة تستمد نصوصها القانونية من البيئة الإلكترونية للإدارة الحديثة.[20]

- البنية التحتية إذ أن الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب إن لم نقل عال من البنية التحتية المناسبة والمرنة التي تتضمن شبكة حديثة ومتطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى.

- توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية والتي تستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد بأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها. [21]

- تفهم ودعم مشاركة الموظفين في الإدارة العامة عملية التحول ودعمها للمتغيرات الإدارية والفنية التي يجب اتخاذها للتحول إلى الإدارة الإلكترونية، ووضع خطة استراتيجية لهذا التحول، لاسيما توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات ونصوص الأرشيف الإلكتروني من أي عبث.

-إعادة هندسة الهيكل التنظيمي ليدعم تقديم خدمات عامة مميزة،[22] والتدريب وبناء القدرات، وهو يشمل تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الإدارة الإلكترونية بشكل سليم يفضل أن يتم ذلك بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة، أضف إلى هذا أنه يحجب نشر ثقافة استخدام الإدارة الإلكترونية وطرق ووسائل استخدامها. [23]

النفقات المالية :يتطلب إنفاذ الإدارة الإلكترونية ظروفا منطقية متعلقة بالبنية التحتية للاتصال في الدولة، إضافة إلى نفقات الصيانة الدورية والحماية، وبالرغم من إمكانية اللجوء إلى القطاع الخاص للاستثمار إلا أن ذلك لن يثني دافعي الضرائب على دفع تكاليف لا يمكن أن تكون إلا باهظة، كما أن استثمارات البنية التحتية الاتصالية هي استثمارات في مجال سيادي حساس بالنظر إلى الكم الهائل من المعلومات المتداولة من خلاله، ما يستوجب نفقات صيانة تضع الأعطال في نطاق" الاستحالة"، ونفقات حماية بالنظر إلى حساسية المعلومات.

الأمان :تعتبر متطلبات الأمان من أهم متطلبات الإدارة الإلكترونية، خاصة في ظل تزايد الهجمات الإلكترونية على المواقع الإلكترونية والأنظمة الإلكترونية للبنوك والوزارات ووسائل النقل (قطارات، مترو، طائرات)، إن تضمين التعاملات الإدارية الإلكترونية معلومات سرية للمواطنين يتطلب أخد هذا التحدي مأخذ الجد، وتوفير المهارات والنفقات والبرامج الكفيلة بمواجهته.

تضمن هذه المتطلبات إنفاذا للإدارة الإلكترونية، لكن العجز عن توفيرها أو التعامل معها يحولها إلى معوقات تفرضها محاذير أثبت الواقع جديتها.[24]

ثانيا: أساليب مكافحة الفساد الإداري إلكترونيا

يتحدد أساليب مكافحة الفساد الإلكتروني من خلال دور الخدمة الإلكترونية والرقابة الإلكترونية **والتوقيع الإلكتروني** في محاربته.

1- دور الخدمة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري

نظراً لما تتميز به الإدارة الإلكترونية من نوعية الخدمات التي تقدمها للجمهور التي تتم بالجودة والسرعة الفعلية بطريقة إلكترونية ، فإن هذا النوع من الخدمات من شأنه الارتقاء بالعمل الإداري وتحسين أدائه وتحقيق شفافية وأبعده أن مختلف التلاعبات التي يمكن أن تصدر من طرف الموظف العام ، كم أن هذا الطريقة في تقديم الخدمة العامة من شأنه القضاء على مختلف مظاهر الفساد الإداري من محسوبية ورشوة و محاباة من خلال تحقيق المساواة أمام المرفق العام وسير المرفق بانتظام و تطويره إلى الأفضل، فمن شأن الإدارة العامة الإلكترونية أن تجعل مبدأ سير المرفق العام يتجه في التطبيق إلى الإحكام ، حيث لا تحديد لمواعيد فتح مكاتب الموظفين أو إغلاقها و إنما يعمل على مدار الساعة، و لا يتوقف إلا إذا حدث عطل فني للتقنية اللازمة للاستفادة من خدماته.[25]

تقدم المرافق العامة خدمات إلى من يطلبها من الأفراد أمام الإدارة العامة المقررة لتقديم الخدمة دون تميز بينهم والمرفق العام يجب أن يلتزم بالمساواة في التعامل مع المستخدمين له، بحيث يكونون في مركز قانوني متماثل في الانتفاع ، بصرف النظر عما قد يوجد بينهم من تفاوت والمواطن يعلق أمال كبيرة في نظام الإدارة الإلكترونية في تحقيق مبدأ المساواة أمام المرفق العام بصورة علمية، وذلك يؤدي إلى التقليل من التمييز بين الأفراد على أساس الشخصية أو علاقات القرابة و الطائفية و الانتماء السياسي وغيرها من الأمور التي تسبب الفساد داخل الإدارة و التي تمنعها مبدأ حياد الإدارة.

2- **دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري**

إن المشكلة في العمل الرقابي التقليدي هو مدى قدرته على توفير المعلومات للنشاط الذي تعمل على ممارسة النشاط الرقابي عليه ، وعلى سبيل المثال يتطلب العمل الرقابي توفير الآلاف من الوثائق ومراجعتها لتحديد الوثائق ذات العلاقة التي يمكن من خلالها تحديد الانحراف أو الخلل في العمل التنفيذي وغيرها من مظاهر الفساد داخل الإدارة و إجراء العديد من أعمال التحري وإجراء المقابلات مع مختلف العاملين بالمستويات التنظيمية، و بالتالي يعني ذلك الحاجة إلى من الموارد البشرية و المادية فضلا الوقت المطلوب دون التأكد من تحقيق نتائج مؤكدة و دقيقة.[26]

إلا أن الرقابة الإلكترونية تهدف إلى الانتقال من العمل الرقابي التقليدي إلى استخدام تقنيات المعلومات بأشكالها المختلفة في عمليات الاطلاع على الوثائق والاتصالات اللازمة للممارسة النشاط الرقابي، ومن أهمها شبكات الحاسب الآلي لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات، وهذا ما سيفعل موضوع الشفافية للأجهزة التنفيذية وتصبح نشاطات هذه الأجهزة الرقابية، وبالتالي سيفعل عملها في تحديد بؤر الفساد الإداري.

وهذا ما يمكن أن يحقق لهذه الرقابة مزايا عديدة يمكن تحديدها في النقاط التالية:

-الحد من مظاهر الفساد الإداري التي تصدر من الموظفين وسهولة اكتشافها وتصحيحها بسب الرقابة المستمرة.

-تحفيز العلاقات القائمة على الثقة مما يقلل من تقاعس الموظفين في أداء مهامهم وضمان ولائهم للإدارة، و التقليل من خيانة الموظفين وقيامهم بأعمال عير مشروعة تمس الإدارة، كما تساعد هذه الرقابة على انخراط الجميع في معرفة ما يوجد داخل الإدارة، و بالتالي تطبيق الرقابة الإلكترونية داخل المرافق العامة وادراك الموظفين وعلمهم بذلك يؤدي إلى ضمان قيام الموظفين بوظائفهم بطريقة مشروعة، وعدم قيامهم بوظيفة تتنافى مع الوظيفة

لإدراكهم أنهم تحت الرقابة الدائمة ولا مجال لتهربهم من المسؤولية، وبالتالي فإن الرقابة الإلكترونية تساهم بشكل كبير في محاربة الفساد الإداري.[27]

3- دور التوقيع الإلكتروني في الحد من الفساد الإداري

بعد ما كانت الأعمال والتصرفات التي تقوم بها الإدارة تكتسب الحجية والرسمية عن طريق التوقيع التقليدي عليها من طرف المدير أو الموظف المخول له قانونا ذلك، بحيث تكون الأعمال والتصرفات الإدارية قابلة للتلاعب فيها وتغيرها من قبل الموظفين داخل الإدارة بسهولة كبيرة فيصعب على المسؤولين اكتشاف ذلك وبالتالي هذا الأمر ساعد على انتشار الفساد الإداري بمختلف أنواعها وتهرب المسؤولين عنه من العقاب وتحمل مسؤولياتهم، وبالتالي انتشار الرشوة والتزوير في الوثائق الإدارية[28].

وبخروج الإدارة من الإدارة التقليدية إلى إدارة إلكترونية تعتمد على تقنيات المعلومات والاتصالات، يعطي التوقيع الإلكتروني للمتعاملين مع الإدارة ثقة وأمان وضمان ،فإذ كان الأصل أن التعامل عبر الشبكات الإلكترونية يثير قلق وخوف كثير من الناس لانعدام الثقة بهذه الشبكات، ولذلك فإن اللجوء إلى تكنولوجيا التوقيع الإلكتروني يتم معه بعث الثقة ومستوى الأمن والخصوصية بالنسبة للمتعاملين على شبكة الأنترنت مما يساعد على التقليل من مظاهر الفساد الإداري، والحفاظ على سرية المعلومات بما فيها معلومات الادارة الإلكترونية وسرية الرسائل المرسلة والمعلومات الصادرة من الإدارة وحمايتها من التزوير والتلاعب بها وإفشائها من قبل الموظفين، ولا يمكن لأي شخص مها كانت قدرته معرفة أو الطلاع على الرسائل أو التعديل أو التحريف فيها سواء تعلقت بالمعلومات الإدارية أو الأعمال الإلكترونية الأخرى.

كما يمكن عن طريق التوقيع الإلكتروني تحديد هوية المرسل والمستقبل إلكترونيا والتأكد من مصداقية الأشخاص والمعلومات والقرارات وأنها نفس المعلومات الأصلية، وأنه لم يتم العبث بها من قبل الأشخاص المحترفين أو الموظفين، وكذلك الحفاظ على سرية المعلومات وعدم تداولها.[29]

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- قد لا نتفق في إعطاء تعريف كامل وشامل لمعنى الفساد لتعدد صوره واختلاف أنماطه من مجتمع إلى أخر، ولكن ما لا نختلف عليه هو أن شيوع الفساد من أهم أسباب الضعف الداخلي والخارجي للدول، والفساد في جوهره حالة تفكك تعتري المجتمع نتيجة فقدانه

لسيادة القيم الجوهرية وبذلك يستحيل على المجتمع الفاسد أن يكون قويا اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا.

- إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية يحقق العديد من المزايا التي تساعد على الحد من الفساد الإداري وتقليل أثاره السلبية على المجتمع وسلوكيات الأفراد وتتقدم بذلك آليات الارتقاء بخدمة المواطنين، إذ تقلل من التعقيد البيروقراطي وأعمال الرشوة والمحسوبية والمحاباة، كما تزيد من فرص الكشف عن الفساد من خلال عرض المعلومات والبيانات على شبكة الأنترنت.

- للإدارة الإلكترونية أهمية كبرى في ترشيد نفقات الخدمة العمومية، والسرعة والفعالية في تقديم الخدمة، في إطار الشفافية والنزاهة التي تضمنها تكنولوجيا المعلومات.

- إن حصاد الفوائد السابقة للاستخدام التقنيات الحديثة للإدارة الإلكترونية يحتاج إلى إدارة وتصميم أكيدين لدى الإدارات الحكومية ، لإيجاد التزام حقيقي باستخدام تلك التقنيات قائم على قيادة إدارية لديها الرؤية الثاقبة، فغياب القيادة الإدارية الفعالة وافتقاد التنظيم القانوني والتشريعي، وعدم نضوج الوعي الجماهيري ، بالإضافة لعدم تحقيق البنية الأساسية الفنية المناسبة يصبح من الصعب تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية بنجاح، ومن الأهمية بمكان أن الإدارة الإلكترونية ليست شعار يرفع ، بل أنها عملية معقدة و نظاماً متكاملاً من المكونات البشرية والمعلوماتية والتشريعية والبيئية وغيرها، تحتاج إلى مجموعة من المتطلبات المتكاملة لكي يتم تطبيق استراتيجيتها في الواقع العملي، و إذا حدث هذا التكامل فإنه يؤدي بدون شك إلى معالجة الفساد الإداري وتقليل المخاطر، وتحسين جودة الخدمات العامة.

وقد خرجت هذه الورقة البحثية بمجموعة من التوصيات وهي:

- ضرورة تبني الإدارات العمومية الاستراتيجيات وتكوين وتأهيل وتعزيز البنى التحتية للإدارة الإلكترونية ومحاولة الاستفادة من تطبيقاتها في وجودة الخدمة العمومية، ووضع خطط لتأهيل وتدريب الموظفين على استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- يجب تحديث القوانين والتشريعات لا ضافة الشرعية والقبول للوثائق والمعاملات الإلكترونية لاسيما التشديد على أمن المعلومات بحماية مواقع الإدارة الإلكترونية ضد هجمات القراصنة وسوء الاستخدام من خلال برامج من أجل حماية بيانات ومعلومات المواطنين في جميع المعاملات.

الهوامش

[1] - أبي الفضل جمـال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، الطبعة 1، دار الصادر للطباعة والنشر، لبنان، 2000، المجلد 11، ص180.

[2] هي منظمة غير حكومية مقرها برليـن، أنشئت في عام 1993 لمكافحة الفسـاد الدولي، ففي أقل من أربع سنوات أقامت المنظمة شبكة تضم أكثر من 60 فرعاً وطنياً في كافة أنحاء العالم.

[3] - موقع منظمة الشفافية الدولية: http://www.transparency.org/news_room/faq/corruption_faq#faqcorr

[4] - منهم محمود عبد الفضيل رئيس قسم الاقتصاد، في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أحد الاقتصاديين العرب المعروفين ومن الذين يهتمون بقضايا الفساد.

[5] - محمود عبد الفضيل: ***مفهوم الفساد ومعاييره***، المستقبل العربي (دورية)، سنة (27)، العدد 309 نوفمبر 2004، ص 35.

[6] (IMF/ Corruption Around the World/ Washington/ IMF Working Paper/ 1998/ p. 8.

[7]- صـلاح فهـمي محـمود، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، الرياض، المركز العـربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،1994، ص 17.

[8]- عطية حسين أفندي، **الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة**، مؤلف جماعي الفساد والتنمية الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1999. ص44.

[9]- المرجع نفسه، نفس الصفحة

[10]- صلاح الدين فهمي محمود، المرجع السابق، ص 26. (*) أحد الأساتذة الغربيين المتخصصين في الدراسات السياسية.

[11] -عطية حسين أفندي، المرجع السابق، ص 52.

[12]أحمد السيد النجار، **الفساد ومكافحته في الدول العربية الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2001، ص 165.

[13] لفت انتباه الباحثين أن هناك مؤسسات حكومية ارتبطت بالفساد منذ نشأتها وبقي سمة ملازمة لها حتى بعد تغيير إدارتها المركزية أو موظفيها عبر الزمن ، كالتقاعد أو النقل أو العزل أو الاستبدال أو الحل وإعادة التأسيس أو غيره ، بمعنى أخر إن طبيعة عمل المرفق العام هي التي تشجع الموظف الذي لا يمتلك حصانة ذاتية مضادة للفساد على ارتكاب الجريمة ، وهكذا تتغير الوجوه ويبقى الفساد قائماً ، مثل المؤسسات العسكرية والتجارية وهيئات الضرائب ومكاتب منح الرخص وأية مؤسسة لها صلة وثيقة بالأنشطة الاقتصادية كالاستيراد والتصدير والتموين ، حيث يبدو الفساد وكأنه مرض مزمن أو عاهة مستديمة في اغلب هذه المؤسسات العامة.

[14] للاطلاع على مظاهر الفساد وأنواعه وتجلياته وتكاليفه، انظر، سوزان روز أكرمان، **الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح**، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية 2003، عمان، الأردن. وروبرت كلتيجان، **السيطرة على الفساد**، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير 1994، عمان، الأردن

[15]غادة موسى، **الشفافية والمساءلة في ألمانيا بعد الوحدة الفساد والتنمية**، ص 83.

[16]أحمد إبراهيم أبو سن، **استخدام أساليب الترغيب والترهيب في مكافحة الفساد الإداري**، المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض، المجلد (11) العدد 21 محرم 1417هـ، ص91 وما بعدها.

[17] - هذا التعريف ينسب إلى الطائي: **الحكومة الإلكترونية مالها وما عليها**، بوابة واسط الإلكترونية، 2013، ص23. نقلا عن الياس شاهد والحاج عرابة وعبد المنعم دفرو: تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 03، 2006، ص122.

[18] - محمد محمود الطعانمنة وطارق شريف العلو، **الحكومة الإلكترونية وتطبيق في الوطن** العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2004 ، ص 10-11

[19] - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية لتقديم الخدمة واتجاهات العاملين نحوها (دراسة تطبيقية على ميناء دمياط)** المؤتمر العلمي السنوي العشرون، صناعة الخدمات في الوطن العربي، رؤية مستقبلية، القاهرة ،20 – 22 أبريل 2004، ص5.

[20] - عمار بوحوش، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين**، دار المغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 2006، ص186

[21] - هدار رانية، **دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، العدد التاسع جويلية 2016، ص244.

[22] -- عبد الفتاح بيومي حجازي، **النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية**، دار الفكر العربي، الإسكندرية مصر، 2003، ص93.

[23] - هدار رانية، المرجع السابق، ص244.

[24] - يوسف زدام، **الإدارة الإلكترونية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر – قراءة في الجهود والمخرجات**، مداخلة قدمت إلى المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات :الفرص والتحديات، يومي 10-11 أكتوبر 2017، جامعة بني سويف، مصر، ص329.

[25] - مختار حماد، **تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2007، ص72.

[26] - أحمد هاشم الصقال، محمد حسين مهدي سعيد، مرجع سابق ص12

[27] -نجم عبود، **الإدارة الإلكترونية**، دار المريخ للنشر المريخ للنشر، الرياض السعودية، ص60-61.

[28] -عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص231.

[29] -علاء الطاهر، **الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2010، ص42 .